وزير الصناعة العراقي يصل إلى دمشق للمشاركة في المؤتمر العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية

الوزير صباغ لـ«الوطن»: مباحثات في الفرص الاستثمارية بين الجانبين

الوطن

وصل وزير الصناعة العراقي صباح أمس إلى دمشق على رأس وفد للمشاركة في المؤتمر العربي للمدن والمناطق الصناعية العربية مع عدد من المسؤولين المستثمرين العراقيين للمشاركة في أعمال المؤتمر العربي للمدن والمناطق الصناعية.

وأكد وزير الصناعة زياد صباغ في تصريح لـ«الوطن» زيارة الوفد العراقي هي بادرة جيدة، ومباحثات في الفرص الاستثمارية بين الجانبين لما يطرح في اللقاءات الثنائية في المؤتمر.

وقال صباغ: نحن داعمان لإقامة هذا المعرض في سورية التي كانت ومازالت قبل العروبة النابض.

بدوره وزير الصناعة العراقي أشاد خلال لقاء له مع سفير سورية في بغداد صطام جدعان الدندح بالعلاقات التاريخية والروابط الأخوية بين العراق وسورية. مجدداً التأكيد على توجه الحكومة العراقية نحو الانفتاح وإقامة مشاريع تكاملية بين البلدين لتعزيز التعاون والشراكة مع سورية في مجالات صناعية متعددة وبما يصب في مصلحة البلدين.

وخلال اللقاء أكد السفير الدندح رغبة سورية والمستثمرين والصناعيين السوريين في التعاون والعمل مع العراق معرباً عن أمله بأن تثمر الزيارة عن تعاون عراقي سوري في المجالات الصناعية في ضوء قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ الذي يعد من القوانين العصرية التي تسهم في إيجاد بيئة استثمارية تنافسية من خلال تقديم المزايا والحوافز والضمانات للمستثمرين.

ويرافق الوزير العراقي رئيس اتحاد الصناعات العراقي والعديد من المستثمرين ورجال الأعمال وفق مصادر الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية.

ومن الجدير ذكره أن الاتحاد العربي للمدن والمناطق الصناعية اختار سورية لإقامة أعمال هذا المؤتمر العربي انطلاقاً من أهمية التجربة السورية في إقامة المناطق الصناعية وقدرتها على تبوؤ مكانة مهمة في المنطقة العربية على هذا الصعيد، سواء لجهة حجم هذه المدن أو لجهة القوانين والأنظمة المتطورة والمحفزة التي تحكم الاستثمار فيها ما يؤهلها لتكون تجربة مهمة من المفيد الاطلاع عليها على المستوى العربي.

ومن المقرر أن تكون المشاركة العربية في المؤتمر واسعة من نخبة المستثمرين ورجالات الاقتصاد والمسؤولين عن المدن الصناعية والخبراء والباحثين من سورية والدول العربية، ليطلعوا على آفاق الاستثمار في سورية وفي مدنها الصناعية المتميزة على مستوى المنطقة والوطن العربي سواء للبنى التحتية التي تتمتع بها هذه المدن أو لجهة القوانين والأنظمة التي تحكم وتسهل العمل فيها ومن المقرر أن يشهد لقاءات رسمية حكومية ولقاءات مع رجال الأعمال وغرف الصناعة والتجارة وعرض لفرص الاستثمار في مرحلة إعادة الإعمار.

ويتضمن المؤتمر أوراق عمل مهمة يشارك فيها شخصيات على مستوى الوطن العربي إلى جانب معنيين محليين ليشكل المؤتمر ترجمة حقيقية لآفاق العمل والاستثمار وتوجهاته في سورية، وتتجلى أهداف المؤتمر في تشجيع الاستثمارات في قطاع المدن الصناعية، والعمل على تحقيق تكامل اقتصادي عربي يواكب التطورات العالمية وإيجاد قاعدة علمية واعية لقيادة هذا القطاع، إلى جانب المساعدة في طرح آخر التطورات العربية عالمياً وانعكاسها على تطوير هذا القطاع في الدول العربية.

قرار توزيع المحروقات من خارج المخصصات يخلق إشكاليات للمواطنين وأصحاب المحطات

السويداء- عبير صيموعة

إشكاليات كثيرة ترافقت مع القرار الأخير لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتخصيص محطات لبيع مادتي المازوت والبنزين من خارج المخصصات والبطاقة الالكترونية بأسعار التكلفة.

وأكدت الشكاوى التي تلقتها «الوطن» من أصحاب التكاسي العمومية والآليات الزراعية من سيارات وجرارات أن عدم فتح البطاقة لآلياتهم حرمهم من الحصول على ٦٠ ليتراً من المواد المحررة، متسائلين لم لا يتم اعتبارهم كباقي المواطنين وإعطاؤهم حقهم من تلك المواد بما أنها بسعر التكلفة وليست من ضمن المخصصات، واصفين تلك القرارات بأنها أفرزت تفاوتاً بالحقوق على حساب عملهم.

واعتبر المواطنون ممن تواصلوا مع «الوطن» أن إصدار قرارات وتقييدها بشروط إنما هو انتقاص لأبسط حقوقهم وخاصة أن مخصصات أصحاب التكاسي العمومية لا يحصلون عليها بالكامل شهرياً بسبب تأخر وصول رسائل الشركة التي تحرمهم من جزء من تلك المخصصات التي تنعكس مباشرة على عملهم وباب رزقهم وهو ما جرت الإشارة إليه كذلك من أصحاب الآليات الزراعية، مطالبين بإعادة النظر بتلك القرارات وخاصة أن أسعار المواد محررة ضمنها ويحق لأي مواطن من الحصول عليها أسوة بغيره.

كما أشار البعض إلى أن قرار عدم السماح بتعبئة مخصصات أي آلية شهرياً من المواد المحررة السعر ضمن كالونات أو براميل خلق إشكالية أخرى وخاصة لمن أراد السفر خارج المحافظة والحصول على كمية من مادة البنزين إضافية لزوم سيارته أو الحصول على مادة المازوت لزوم أعماله الزراعية أو لتشغيل مولدة كهرباء في منزله، مؤكدين أن قرارات الوزارة المعنية بمنزلة وضع العصي بالدواليب وتكبيل كمية المازوت الواردة عموماً إلى ١٦ طلباً يومياً، مؤكداً ضرورة تسريع توزيع مازوت التدفئة بإدارة النقص وبالعدالة بين الجميع مواطنين ومعتمدين ومحطات حيث طلب المحافظ من أعضاء اللجنة وضع معايير واضحة للعمل لا يسمح بتجاوزها لأي سبب كان وهو الأمر الذي سيسهل اتخاذ القرار ويمنع الاجتهادات، موضحاً أن هذه المعايير ليست ثابتة وتعدل وفق الظروف المناخية.

يومي مع المواطنين وخاصة أصحاب التكاسي العمومية والآليات الزراعية لأنه حسب تلك القرارات لا يحق لهم الحصول على المادة من خارج المخصصات فضلاً عن الإشكالية الأخرى بقرار عدم تعبئة المادة ضمن كالونات أو براميل، وقال: من المفترض بتلك القرارات أن تؤمن حاجة المواطن من المحروقات بجميع أنواعها وخاصة أن أسعارها محررة وأن تسمح لأي مواطن من الحصول على المادة وخاصة أن صهريج البنزين مثلاً يحتاج لتصريفه ضمن المحطة إلى أكثر من ١٥ يوماً، متسائلاً ما الجدوى من تخصيص المحطات بتلك المواد وحرمان المواطن من الحصول عليها؟

كما طالب بتطبيق مقترح يسمح للمواطنين من الحصول على مادة مازوت التدفئة شهرياً بواقع ٤٠ ليتراً على البطاقة العائلية خارج المخصصات للمقتدر منهم وخاصة أن أكثر من٦٠ بالمئة من العائلات لم تحصل على مخصصاتها من مازوت التدفئة رغم فصل الشتاء القارس الذي تتصف به المحافظة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى اقتضاء على السوق السوداء التي باتت واقعاً يفرض نفسه على ساحة المحافظة.

مصدر مطلع في المحافظة أكد لـ«الوطن» أن جميع تلك القرارات مركزية ويتم العمل على تطبيقها وفق التعليمات، مشيراً إلى صدور قرار اليوم بفتح بطاقات الجرارات والدراجات النارية التي من الممكن أن تشمل التكاسي العمومية والآليات الزراعية مستقبلاً، لافتاً أنه تم رفع مقترح من قبل لجنة المحروقات يمنح كل بطاقة عائلية ٤٠ ليتر مازوت شهرياً من خارج المخصصات.

وبيّن أنه بهدف رفع وتيرة توزيع مازوت التدفئة ضمن المخصصات قام محافظ السويداء نمير مخلوف في اجتماع لجنة المحروقات الأخير بالإعلان عن زيادة ٤ طلبات مازوت على مخصصات المحافظة لدعم التدفئة لتصل كمية المازوت الواردة عموماً إلى ١٦ طلباً يومياً، مؤكداً ضرورة تسريع توزيع مازوت التدفئة بإدارة النقص وبالعدالة بين الجميع مواطنين ومعتمدين ومحطات حيث طلب المحافظ من أعضاء اللجنة وضع معايير واضحة للعمل لا يسمح بتجاوزها لأي سبب كان وهو الأمر الذي سيسهل اتخاذ القرار ويمنع الاجتهادات، موضحاً أن هذه المعايير ليست ثابتة وتعدل وفق الظروف المناخية.

تجارة علنية ببطاقات المازوت

وزارة النفط ترفع سقف تعبئة البنزين بسعر التكلفة إلى ٦٠ ليتراً

خبير زراعي: المازوت غير متوفر وتباع مخصصات البطاقة بـ١٥ ألفاً

طلال ماضي

رفعت وزارة النفط والثروة المعدنية سقف التعبئة للآليات التي يمكنها التعبئة من المحطات المخصصة للبيع بسعر التكلفة للآليات العاملة على البنزين، وأصبح سقف التعبئة ٦٠ ليتراً شهرياً بدل ٤٠ ليتراً من خارج المخصصات الشهرية.

وأضافت الوزارة شريحة الدراجات النارية بواقع ١٠ ليترات شهرياً وشريحة الجرارات الزراعية بواقع ٤٠ ليترا شهرياً.

نائب رئيس اتحاد الفلاحين خالد خزعل اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن منح مخصصات للجرارات الزراعية بسعر التكلفة من شأنه مساعدة المزارعين على تنفيذ الخطة الزراعية، داعياً إلى تنظيم إيصال المخصصات عبر الرسائل وبصهاريج إلى أماكن وجود الفلاحين بالتعاون مع الجمعيات الفلاحية حتى لو تمت إضافة تكاليف إيصال المازوت إلى الفلاحين.

وأشار خزعل إلى ضرورة تقديم المزيد من الدعم للفلاحين، وألا تكون مخصصات الجرارات إضافة إلى مخصصات محركات الضخ التي يتم توزيعها على حساب مخصصات الأراضي وزيادة هذه المخصصات بسعر التكلفة كلما أمكن ذلك.

وبيّن خزعل أن الدراجات النارية وسيلة التنقل الأساسية للفلاحين بين منازلهم وحقولهم وتخصيصهم بكمية ١٠ ليترات بسعر التكلفة يساعدهم في إنجاز أعمالهم.

واعتبر الخبير الزراعي في سهل عكار محمد حرفوش أن البنزين لا مشكلة في تعبئة والجميع يحصل على مخصصاته، لكن المشكلة الأساسية في توزيع مادة المازوت، وهناك تجارة علنية للبطاقات المخصصة للمولدات التي تشغل الآبار المرخصة والممنوحة ببطاقات إلكترونية ومخصصاتها بـ٥٠ ليتراً شهرياً.

وأوضح أن هذه المخصصات لا تصل للفلاح وقبل نهاية الشهر تكثر تجارة شراء المخصصات بسعر ١٥ ألف ليرة وحالياً يتم قطع البطاقات ضمن محافظة طرطوس، وفي السابق كانت تقطع البطاقات في محطات للمحروقات في ريف دمشق والسويداء.

ودعا حرفوش إلى توزيع المخصصات بالنسبة للجرارات والمولدات عبر الرسائل ومن محطات محددة أو عبر صهاريج متنقلة، ولكون إمكانية إرسال الرسائل متوفرة لسيارات البنزين ما الذي يمنع تنفيذها للمازوت؟

وأكد حرفوش أن تجار المحروقات يربحون ١٠٠ ألف ليرة في كل بطاقة مخصصة للمولدة وهذه المولدة بحاجة إلى ٥ ليترات مازوت يومياً، وهناك تجارة واسعة لمادة المازوت حيث تباع التنكة بـ٥٠ ألف ليرة في حين كانت قبل فترة بين ٦٥ و٧٠ ألف ليرة.

وتساءل ما الذي يمنع شركة محروقات من توزيع مادة المازوت المخصصة للجرارات والسيارات العاملة على المازوت، والمخصصات الزراعية عبر الرسائل، وإغلاق السوق السوداء إلى الأبد، وهل الشركة عاجزة عن معرفة المحطات التي تتاجر بالبطاقات؟!

الكهرباء «تضيء» على قرار تأمين الكهرباء بلا تقنين

مدير عام توزيع الكهرباء: الخدمة ليست متاحة للمنازل والمكاتب.. لا نتوقع أن يتقدم أحد للحصول على خط بلا تقنين

عبد الهادي شباط

بعد حالة الجدل التي أثارها قرار وزارة الكهرباء مؤخراً بالسماح بتأمين الكهرباء ٢٤ ساعة لبعض الاشتراكات مقابل تحصيل ٣٠٠ ليرة قيمة كل كيلو واط، تواصلت الوطن مع مدير عام مؤسسة توزيع ونقل الكهرباء فواز الضاهر ونقلت له عدداً من هذه التساؤلات منها أن وزارة الكهرباء لديها كميات كبيرة من الكهرباء لكنها تبحث عمن يدفع أكثر.

مدير عام المؤسسة أكد أن قرار إعفاء الصناعيين من التقنين قديم ويعود للعام ٢٠١٦ لكن الجديد هو تغير تعرفة الكهرباء لتصبح ٣٠٠ ليرة للكيلو بدلاً من التعرفة القديمة ٤٢ ليرة موضحاً أن ٣٠٠ ليرة للكيلو هي فقط للخطوط المعفاة من التقنين ٢٤ ساعة في حين في حالات الخطوط المعفاة جزئياً من التقنين ينخفض سعر الكيلو لحدود ٢٢٥ ليرة.

وأوضح أن الإعفاء من التقنين يمثل حالات خاصة بهدف دفع الإنتاج في القطاع الصناعي في المقام الأول إضافة لتأمين بعض الخدمات الحيوية مثل المشافي والجامعات وأن هذه الخدمة (المعفاة من التقنين) غير متاحة للاشتراك المنزلية أو المكاتب لأنها

غالباً ما تكون عبر الشبكة المتوسطة ولا يمكن للعدادات الأحادية التعامل معها إضافة إلى أن كلفة مثل هذه الخطوط عال جداً، وتصل كلفة كل واحد كيلو من هذه الخطوط لحدود ٣٠٠ مليون ليرة وفق التكاليف الحالية موزعة على نحو ١٠٠ مليون ليرة لمركز التحويل ونحو ٩٠ مليون ليرة للخلية الكهربائية و١٢٠ مليون ليرة كلفة الكبل طول واحد متر.

وأشار إلى أن الموافقة على منح اشتراكات معفاة من التقنين هي رهن الحالة الفنية للمنظومة الكهربائية وقدرة الشبكة على تحمل مثل هذه الحمولات المتاحة من الطاقة المولدة.

وعن حجم الطاقة الكهربائية التي يتم توزيعها وبيعها لمثل هذه الاشتراكات بين أن إجمالي كل الاشتراكات المعفاة من التقنين لا تتعدى تغذيتها ١٠٠ ميغا واط من إجمالي الطاقة التي يتم توليدها وهو ما يمثل حدود ١-٢ بالمئة في أفضل الحالات.

وعن حجم الطلبات المتوقع أن تصل لوزارة الكهرباء للحصول على مثل هذه الاشتراكات وقدرة الوزارة على تلبيتها بين أن قيمة ٣٠٠ ليرة للكيلو هو قيمة التكلفة وهو عملياً قيمة عالية ولا تتوقع الوزارة تقديم أي طلبات بهذا الخصوص إلا في الحالات التي تحتاجها بعض المنشآت الصناعية.

وأكد الضاهر أن إجمالي الإيرادات في العام الماضي لم تتجاوز ٣٠٠ مليار ليرة في حين تحتاج الوزارة لأضعاف هذا الرقم لتتمكن من الحفاظ على القطاع الكهربائي واستمراريته واستقراره عبر تنفيذ مشاريع جديدة وتنفيذ أعمال الترميم والإصلاح والصيانة للمنظومة الكهربائية.

وكانت وزارة الكهرباء صرحت لـ«الوطن» في هذا الخصوص أن كلفة قطاع الكهرباء سنوياً لحدود ٥،٦ تريليونات ليرة وإيراداته حسب التعرفة السابقة لم تكن تتجاوز ٣٠٠ مليار ليرة في حين المتوقع أن تحسن إيرادات قطاع الكهرباء مع التعرفة الجديدة بحدود ٦٠٠ مليار ليرة لكن مع ذلك يبقى العجز السنوي في قطاع الكهرباء بحدود ٤،٦ تريليونات ليرة وهو عجز كبير جداً ويهدد استمرارية قطاع الكهرباء ومنه كان لابد من إعادة النظر في التعرفة وتنظيم الدعم في قطاع الكهرباء، وأن كلفة الكيلو واط من الكهرباء يصل لحدود ٣١٥ ليرة في حين كان يتم تخديمه للقطاع المنزلي في الشريحة الأولى بليرة.

> ١٠٠ ميغاواط إجمالي استهلاك الاشتراكات المعفاة من التقنين

هؤلاء يسرقون الضوء

مسلسل سرقة الكابلات الكهربائية مستمر في حماة

الكهرباء: لا يمكن تعويضها لعدم توافرها

حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن» شكاوى كثيرة من مواطنين بمختلف مناطق محافظة حماة، يعرضون فيها معاناتهم من سرقة الكابلات الكهربائية بمناطقهم، وعدم إعادتها من قبل شركة الكهرباء، الأمر الذي يغرق أحياءهم بظلام دامس، ويمنعهم من الاستفادة من الكهرباء، خلال الساعتين اللتين تأتيهم فيهما على مدى اليوم.

وقال مواطنون من ريف مصياف الغربي في شكواهم لـ«الوطن»: ما ذنبنا نحن حتى ندفع ثمن ذنب لم نرتكبه!. ورداً على أسئلة «الوطن»، بيّن رئيس قسم كهرباء مصياف صالح اليوسف، أنه تم مؤخراً ولعدة مرات متتالية، اعتداءات على الشبكة الكهربائية وسرقة ٨ مسافات، وكبل المحولة وخلع باب المركز وقص الكابلات داخل مركز تحويل البراد بطلعة كفر لاها، وكذلك سرقة نحو ١٨مسافة نحاس في منطقة أغلبها مزارع وما أدى لحرمان أكثر من ٢٠٠ مشترك من الكهرباء.

كما تمت سرقة وتخريب عدد من كابلات تزويد مشتركين في منطقة دوار ربيع، إضافة إلى العبث بمحتويات مركز تحويل في قرية المجوي، وتحطيم وتكسير العداد والقاطع، وفي حنجور تمت سرقة ٩ مسافات نحاس من أمام منازل الأهالي.

وأوضح اليوسف أن هذه السرقات، حرمت عدداً كبيراً من المشتركين من الكهرباء خارج برنامج التقنين، مبيناً أنه لا يمكن تعويضها بالوقت الحالي، لعدم توافر الأمراس بمستودعات الشركة بحماة.

ولفت إلى أنه تمت مراسلة الجهات المعنية لتوفير كمية كبيرة من الأمراس، وفي حال توافرها سيتم تركيبها ومدها بالمناطق التي سرقت منها.

وكشف مصدر في مديرية التشغيل والاستثمار بالشركة العامة لكهرباء حماة لـ«الوطن»، أن الشبكة الكهربائية تعرضت خلال هذا الشهر، لسرقات عدة وبمختلف المناطق.

وبيّن أنه في منطقة سلمية، سرق اللصوص من ضاحية المجد الشرقية وبمزرعة الكرامة، وفي السعن القبلي، ، وعدة فراغات وفازات في ضهرة تلتوت وبمدخلها الغربي.

وأوضح أن اللصوص سرقوا كذلك بمدينة حماة كابلات مراكز تحويل بعث ٣٠ و٣٥، وكابلات على خط صلاح الدين، وشبكة في حي سوق الشجرة، ما أدى إلى احتراق مركز التحويل، وشبكة في حي العليليات، وشبكة ثانية بجوار مشفى العيون، وثالثة بجوار مركز تحويل الطرشان في القصور.

وفي قرية الشيحة وللمرة الثانية على التوالي، سرق اللصوص من الشبكة الكهربائية في مركز تحويل كرم الزيتون مسافة ٤ خطوط من النحاس، وذلك في اليوم الأول. وفي اليوم الثاني سرقوا أكبال مخارج مركز تحويل مفرق معردفتين الهوائي طريق عام حماه – محردة.

وأما في منطقة محردة – يقول المصدر – فسرق اللصوص، ١٣ مسافة من الكابلات النحاسية وزنها نحو طن، وذلك عند الدوار الشرقي لمدينة محردة، ، وسرقوا قبل ذلك مسافات طويلة بقرى شيزر والشيخ حديد وكرناز.

ولفت المصدر إلى أن بعض المسافات تم تعويضها وإعادة الخطوط المسروقة للخدمة، وبعضها لم يعوض حتى اليوم، لعدم توافر الأمراس.

وذكر أن هذه السرقات تكبد الدولة خسائر فادحة، لكون الكابلات مكلفة جداً وتأمينها ليس بالأمر السهل.

وقال المصدر: ولذلك نهيب بالأهالي التعاون معنا أو مع أقسام الشرطة بمناطقهم، بالإبلاغ عن اللصوص الذين يتسببون بحرمانهم من الكهرباء خارج برامج التقنين، لأنهم المتضررون الوحيدون بعد الدولة من عمليات السرقة التي تحدث أحياناً بوضح النهار وعلى مرأى الجميع.

متى تتحول ثكنة الشيخ صالح العلي إلى حديقة عامة؟!

طرطوس- هيثم يحيى محمد

يبدو أن الموقع المخصص كحديقة عامة وسط مدينة طرطوس وتحديداً مكان ثكنة الشيخ صالح العلي (مقر الشرطة سابقاً) دخل مرحلة جديدة من التأخير في تحويله إلى حديقة عامة في منطقة محرومة من أي حديقة رغم اكتظاظ المباني والسكان فيها، وقد اتصل مع «الوطن» عدد من السكان القاطنين بمحيط الموقع وطالبوا بضرورة المتابعة مع الجهات المعنية لتسريع الأعمال المطلوبة لإنشاء الحديقة قبل أن يتحول إلى مكان للأوساخ والمخلفات بعد أن تم إخلاؤه.

يشار إلى أن الشرطة انتقلت من الموقع منذ بضعة أشهر إلى مقرها الجديد الذي بني قرب الكراجات لكن حتى الآن لم نر أي خطوات عملية من مجلس المدينة لتحويل المكان إلى حديقة عامة علماً أن المدينة سبق وقامت بتشكيل لجان فنية منذ شهور عديدة لإعداد رؤية خدمية للحديقة راعت فيها أن يكون الموقع حديقة عامة لعموم المواطنين تضم كافة الخدمات اللازمة لمرتاديها حيث بيّن مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن لـ«الوطن» في تصريح سابق أن دراسة تحويل هذا العقار إلى حديقة عامة تنفيذاً للمخطط التنظيمي للمدينة هي في طور الإعداد مشيراً إلى أن أبرز ملامح هذه الدراسة هو الحفاظ على الأبنية التراثية الموجودة التي يتجاوز عمرها الخمسة والسبعين عاماً وحماية الأشجار المعمرة الموجودة في الموقع وفتح السور والشوارع التي كانت مغلقة بسبب وجود مقر الشرطة في هذا العقار وتنفيذ كل متطلبات حديقة عامة مميزة في منطقة تفتقر لأي حديقة مع الحفاظ على بعض المكونات الحالية وإجراء التحسينات عليها.

ويقول مصدر موثوق في المدينة رداً على تساؤلات «الوطن» المتعلقة بسبب التأخير: إنه وبعد أن انتقلت الشرطة إلى مقرها الجديد قامت بتسليم الموقع إلى فرع الأشغال بطرطوس باعتباره الجهة المسؤولة لدى الوزارة بإدارة موضوع الأبنية حيث إن موضوع نقل الشرطة تم بناء على أمر إداري تضمن مجموعة من البنود أهمها تشييد مقر جديد للشرطة ليتم نقلها إليه كما تضمن تأمين موقع وبناء مقرات لباقي الوحدات المتمركزة في الموقع القديم وفعلاً تم تحديد موقع لهم بمساحة ٢٥٠٠م٢ في مدخل المدينة وهذا الموقع عبارة عن مقسم يحمل صفة مبان إدارية خاضع لأحكام القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ مضيفاً إن المدينة قامت بالتعهد بتسليم الموقع خلال عام ٢٠٢٢ إلا أن فرع الأشغال لا يزال بانتظار موافقة الوزارة على هذا الأمر وتأمل حصول ذلك خلال فترة قصيرة.